



بروتوكول تعاون
بين
وزارة الداخلية (قطاع حقوق الإنسان)
و
مؤسسة حياة للتنمية والدمج المجتمعي

أكتوبر
(٢٠١٨)



إنه في يوم الأربعاء الموافق ١٠ / ١٠ / ٢٠١٨ عُقد بروتوكول تعاون بين كل من :-

أولاً : وزارة الداخلية (قطاع حقوق الإنسان) :

ويُمثلها السيد اللواء/أشرف عبد الحميد حشيش ،
بصفته " مدير الإدارة العامة لحقوق الإنسان".

(طرف أول)

ثانياً : مؤسسة حياة للتنمية والدمج المجتمعي

(المشهرة تحت رقم ٣٣١٢ لسنة ٢٠١٥ تضامن إجتماعي شرقية)

ويُمثلها السيدة / نرمين محمد أحمد البحتطي
بصفتها المدير التنفيذي لـ "مؤسسة حياة للتنمية والدمج المجتمعي".

(طرف ثان)

تمهيد

يهدف البروتوكول إلى التعاون والتنسيق بين وزارة الداخلية مُمثلة في " قطاع حقوق الإنسان " و"مؤسسة حياة للتنمية والدمج المجتمعي" في مجالات إعادة تأهيل ودمج السُجناء والمُفرج عنهم وكذا تقديم خدمات (اجتماعية - قانونية - نفسية) للسُجناء في جميع السجون المصرية والمُفرج عنهم ، وفك كرب الغارمين والغارمات .

البند الأول

يُعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا الإتفاق ومكملاً ومتمماً له .

البند الثاني

مسئول الإتصال

إتفق الطرفان على تحديد مسئول للإتصال لكل طرف يتولى التنسيق لمتابعة تنفيذ وتفعيل البروتوكول بين الطرفين وتحديد نقطتى إتصال مع "قطاع السجون" و "إدارة الرعاية اللاحقة" من خلال "قطاع حقوق الإنسان".



البند الثالث التعاون

- يقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق فيما بينهما لتقديم خدمات (اجتماعية- قانونية - نفسية) لعدد ٣٠٠ سجين (٢٥٪ نساء - ٢٥٪ رجال) من العناصر الجنائية أصحاب السوابق الأولى بسجن الزقازيق العمومي (كمرحلة أولى) يتم إحالتهم من خلال إدارة الرعاية اللاحقة بمحافظة الشرقية خلال ٣ سنوات .
- إتفق الطرفان على تأهيل وإعادة الدمج المجتمعي الكامل والمساعدة القانونية للمسجونين وإخضاعهم لبرنامج نفسي كامل وبرنامج للتوظيف قبل الإفراج عنهم بثلاثة أشهر دون الإمتداد لمتابعتهم داخل السجون .
- قيام الطرف الثاني بإصدار شهادات مُعتمدة للحاصلين على البرنامج التأهيلي لتسهيل حصولهم على وظيفة أو مشروع بدعم مالي منه ،وتقديم كافة أوجه التعاون في مجال دعم الفئات المهمشة والأولى بالرعاية .
- العمل على إزالة كافة الموانع القانونية التي تحول دون توظيف الحالات التي تم تأهيلها بالتعاون مع إدارة الرعاية اللاحقة بمحافظة الشرقية .

البند الرابع التنسيق

- إتفق الطرفان على التنسيق الفاعل فيما بين تقطعي الإتصال وموافاة الطرف الثاني بالبيانات اللازمة لحالات السجناء المنطبقة عليهم الشروط لتقديم الخدمات لأسرهم ولهم بعد الإفراج عنهم تنسيقاً مع "قطاع السجون" و "إدارة الرعاية اللاحقة" ..مع الإلتزام بسرية تلك البيانات والتعهد بعدم تداولها إعلامياً أو لأى طرف آخر.

البند الخامس

اللقاءات

- يلتزم الطرفان بعقد لقاءات تشاورية (يُتفق عليها) بين المسؤولين المعنيين بالطرفين لإعداد برامج إعادة دمج وتأهيل السجناء (بسجن الزقازيق العمومي) ومتابعة احتياجاتهم.



البند السادس

- طبيعة الخدمات المقدمة من المؤسسة خلال مرحلة إعادة تأهيل المسجونين والمفرج عنهم**
- تلتزم المؤسسة بتقديم برامج إعادة تأهيل ودمج للسجناء والمفرج عنهم (اجتماعية - نفسية - قانونية - اقتصادية) وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بملحق البروتوكول والذي يعتبر جزء مكمل و متمم له.

البند السابع

تعديلات البروتوكول

- يجوز لأى من الطرفين إدخال تعديلات على بنود البروتوكول عقب إخطار الطرف الآخر بالتعديلات والتي لن تسرى إلا بعد موافقة الطرفين عليها

البند الثامن

مدة البروتوكول

- مدة هذا البروتوكول (3 أعوام) يجوز تجديدها تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة بعد موافقة الطرفين.

البند التاسع

نسخ البروتوكول

تحرر هذا البروتوكول من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها .

الطرف الثانى

مؤسسة حياة للتنمية والدمج المجتمعى
السيدة / نيرهةب الفهدى
نيرهةب محمد أحمد البخطيطى
المدير التنفيذى لمؤسسة حياة للتنمية
والدمج المجتمعى

الطرف الأول

وزارة الداخلية (قطاع حقوق الإنسان)
لواء /
أشرف عبد الحميد حشيش
مدير الإدارة العامة لحقوق الإنسان